ظاهرة الطـــــلاق في المجتمع الليبي وأبعادها الاجتماعية والنفسية

حواء البشير أحمد المعيوفي* – طالبة دكتوراه – قسم علم الاجتماع – جامعة طرابلس
Almaiyofihawa@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/8/15م تاريخ القبول 2025/9/20م

The Phenomenon of Divorce in Libyan Society and its Social and Psychological Dimensions

Hawa Al-Bashir Ahmed Al-Maiyoufi*- Sociology Department, University of Tripoli, Libya

Abstract:
This study aimed to identify the most prominent social and economic factors contributing to the spread of divorce in Libyan society, examine the psychological effects of divorce on both spouses within the Libyan context, explore the impact of divorce on children in terms of psychological development and social behavior, and investigate the role of community and educational institutions in reducing the phenomenon of divorce and promoting family stability in Libyan society.

The study reached the following conclusions:

-Economic and social factors are among the primary causes of the increasing divorce rate in Libya. Unemployment, high cost of living, financial instability, shifts in social roles between spouses, lack of marital awareness, family interference, and poor communication are all significant contributing elements.

-Divorce results in profound psychological effects for both spouses, including feelings of failure, depression, anxiety, and loss of emotional and social security—particularly given the social stigma that may affect divorced individuals in Libyan society.

-Children are significantly affected both psychologically and socially by divorce. They may experience behavioral disorders, academic underperformance, low self-confidence, and emotional deprivation, all of which can negatively impact their psychological development and future personalities.

-Community and educational institutions play a vital role in limiting the spread of divorce by offering pre-marital awareness programs, providing family counseling services, promoting a culture of dialogue, and supporting

policies that foster family stability and improve the economic conditions of newly established households.
Keywords:
Divorce phenomenon – Libyan society – Social and psychological dimensions.

الملخـــــص:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على أبرز الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي، والتعرّف على الآثار النفسية الناتجة عن الطلاق بالنسبة لكلا الزوجين في السياق الليبي، وكذلك التعرّف على تأثير الطلاق على الأبناء من حيث التكوين النفسي والسلوك الاجتماعي، وايضاً التعرّف على دور المؤسسات المجتمعية والتربوية في الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري في المجتمع الليبي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تُعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أبرز دوافع تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي حيث تلعب البطالة، وغلاء المعيشة، وضعف الاستقرار المالي دورًا رئيسيًا إلى جانب التحول في الأدوار الاجتماعية بين الزوجين، وضعف الثقافة الزوجية وتدخل العائلة أو ضعف التواصل بين الطرفين.

- ينتج عن الطلاق آثار نفسية عميقة تطال كلا الزوجي، أبرزها الشعور بالفشل، والاكتئاب، والقلق، وفقدان الإحساس بالأمان العاطفي والاجتماعي خاصة في ظل الوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بالمطلقة أو المطلق في المجتمع الليبي.

- يتأثر الأبناء نفسيًا واجتماعيًا بشكل كبير جرّاء الطلاق حيث قد يعانون من اضطرابات سلوكية، وضعف في التحصيل الدراسي، وتراجع في الثقة بالنفس إضافة إلى شعورهم بالحرمان العاطفي، ما قد ينعكس سلبًا على تكوينهم النفسي وشخصيتهم المستقبلية.

- تلعب المؤسسات المجتمعية والتربوية دورًا محوريًا في الحد من ظاهرة الطلاق من خلال تقديم برامج توعية قبل الزواج وتوفير خدمات الإرشاد الأسري، وتعزيز ثقافة الحوار إضافة إلى دعم السياسات التي تشجع على الاستقرار الأسري وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر الناشئة.

الكلمات المفتاحية:

ظاهرة الطلاق- المجتمع الليبي- الأبعاد الاجتماعية والنفسية.

المقدمة:

تُعدّ الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات الإنسانية، فهي الإطار الأول الذي يُكوّن شخصية الفرد، ويُغرس فيه القيم، وتُبنى من خلاله العلاقات الاجتماعية الأولى التي تُمهّد له الاندماج في الحياة العامة ومن ثمّ فإن أي خلل يصيب هذا الكيان الحيوي ينعكس سلبًا على بنية المجتمع بأكمله، سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، ومن بين أبرز التحديات التي باتت تواجه الأسرة في العصر الحديث، لا سيما في المجتمعات العربية، تبرز ظاهرة الطلاق بوصفها مؤشرًا خطيرًا على تغيّرات بنيوية وأزمات متراكمة داخل المؤسسة الزوجية.

وفي المجتمع الليبي شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في معدلات الطلاق، بحيث أصبحت الظاهرة تشكّل هاجسًا لدى الكثير من الأسر، وتثير تساؤلات عميقة حول أسبابها وتداعياتها، و لقد كان الطلاق في العقود الماضية، خصوصًا في البيئة الليبية ذات الطابع المحافظ، يُعدّ من الأمور النادرة، وكان يتم اللجوء إليه كخيار أخير بعد استنفاد جميع وسائل الإصلاح والتوفيق وغير أن التحولات التي عرفها المجتمع الليبي في العقدين الأخيرين، سواء على مستوى البنية الاقتصادية أو الاجتماعية أو نتيجة التغيرات السياسية وعدم الاستقرار، ساهمت في تغير النظرة إلى الزواج والطلاق، مما أدى إلى تحوّل الطلاق من حالة استثنائية إلى ظاهرة متكررة.

ومما يلفت الانتباه أن الطلاق في ليبيا لم يعد حكرًا على فئة عمرية محددة أو على زيجات فاشلة منذ بدايتها، بل أصبح يطال زيجات طويلة الأمد، وأسرًا لها أبناء في مراحل عمرية مختلفة، مما يضاعف من الأثر النفسي والاجتماعي الذي تخلفه هذه الظاهرة، و كما تشير الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية إلى تزايد نسب الطلاق بين فئة الشباب، خاصة في السنوات الأولى من الزواج، ما يعكس وجود خلل واضح في الاستعداد النفسي والاجتماعي لدخول الحياة الزوجية فضلاً عن وجود فجوة في التواصل بين الزوجين، وتغير التوقعات والأدوار الاجتماعية لكليهما

وعلى الصعيد الاجتماعي يُخلّف الطلاق آثارًا واسعة تتعدى الزوجين لتشمل الأبناء، والأسرتين والمجتمع بأسره، فالأبناء غالبًا ما يكونون الضحية الأولى لهذا الانفصال، حيث يعانون من اضطرابات نفسية وسلوكية، قد تمتد آثارها لسنوات طويلة، وتؤثر على تحصيلهم الدراسي وقدرتهم على بناء علاقات اجتماعية مستقرة مستقبلًا، أما على الصعيد النفسي، فإن الطرفين – خاصة النساء – قد يواجهون مشاعر الإحباط، الفشل، القلق، والاكتئاب، نتيجة تفكك العلاقة، وما يصاحبها من ضغوط اجتماعية

ونظرة المجتمع، خصوصًا في السياقات المحافظة ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية، كالبطالة، وغلاء المعيشة، وغياب الاستقرار المالي، في تعميق الخلافات بين الزوجين، وتسريع الانفصال، و كما تسهم وسائل التواصل الاجتماعي، والانفتاح الثقافي، والتغير في منظومة القيم، في إعادة تشكيل مفاهيم العلاقة الزوجية، وتغيير أولويات الأفراد، وهو ما قد يؤدي إلى تصادم التوقعات، وغياب التفاهم، وانعدام القدرة على التكيف مع التحديات الحياتية المشتركة.

وبناءً على ما سبق تُعدّ دراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي ضرورة ملحّة لفهم أبعادها الحقيقية، واستجلاء أسبابها العميقة، والتعرف على نتائجها النفسية والاجتماعية، وصولاً إلى اقتراح حلول واقعية وإجراءات وقائية للحد من انتشارها، و كما أن البحث في هذه الظاهرة يُسهم في تعزيز وعي الأفراد بأهمية بناء أسس صحيحة للحياة الزوجية، ويدعم جهود المؤسسات الرسمية والمجتمعية في تقديم برامج توعوية وإرشادية تحمي الأسرة الليبية من التفكك والانهيار.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تُعدّ مؤسسة الزواج أحد أبرز النظم الاجتماعية التي شكّلت، منذ القدم، الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات وتنظيم العلاقات الإنسانية، وتكمن أهمية هذه المؤسسة في قدرتها على تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد، وتوفير بيئة صحية لتنشئة الأجيال القادمة، وغير أن هذه المؤسسة باتت في العقود الأخيرة تواجه تحديات متزايدة نتيجة التغيرات السريعة والمتلاحقة في البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما أدى إلى اهتزاز استقرارها وارتفاع معدلات التفكك الأسري، وفي مقدمتها ظاهرة الطلاق و في السياق الليبي أضحت ظاهرة الطلاق واحدة من أبرز القضايا الاجتماعية الآخذة في التصاعد، حتى باتت تمثل مظهرًا مقلقًا يعكس تغيرات جوهرية في قيم المجتمع وسلوكياته وأنماط العيش فيه، فوفقًا لتقارير رسمية وشبه رسمية، فإن نسب الطلاق في ليبيا قد شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك بين حديثي الزواج والشباب، وهو ما يثير تساؤلات حقيقية حول مدى تماسك الأسرة الليبية، وحول جاهزية الأفراد لخوض الحياة الزوجية في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

وتكمن إشكالية هذه الظاهرة في أنها لا تقتصر على كونها انفصالًا قانونيًا بين زوجين، بل تتعداه إلى كونها أزمة اجتماعية ونفسية مركّبة، لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على مختلف أطراف الأسرة، خصوصًا الأبناء، وكما تؤثر سلبًا في استقرار

المجتمع بأكمله، فالطلاق في المجتمع الليبي لا يزال يُنظر إليه من منظور اجتماعي محافظ، مما يضاعف من الأعباء النفسية والاجتماعية على المطلقين، ولا سيما النساء، اللاتي قد يُواجهن وصمًا اجتماعيًا ومحدودية في الفرص المستقبلية للزواج و العمل، و كما أن الأبناء الذين ينشؤون في أسر مفككة غالبًا ما يواجهون صعوبات نفسية وسلوكية وتعليمية، قد تؤثر على مستقبلهم وتعيد إنتاج نفس المشكلات داخل المجتمع وإضافة إلى ذلك فإن الظروف الاستثنائية التي مرّت بها ليبيا خلال العقد الأخير من اضطرابات سياسية واقتصادية، قد ساهمت في تأزيم الأوضاع الأسرية، وزيادة الضغوط اليومية على الأفراد، ما أدى إلى تفاقم الخلافات الزوجية وانعدام القدرة على التفاهم والتكيف، كما أن ضعف الوعي الثقافي، وغياب برامج التوجيه الأسري، وتغير أدوار الجنسين داخل الأسرة ساهمت جميعها في تكوين بيئة غير مستقرة للعلاقات الزوجية.

وانطلاقًا مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل العوامل المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الليبي، وتحديد الأبعاد الاجتماعية والنفسية المترتبة عليه، مع السعي لاستكشاف انعكاساته على الأفراد والمجتمع، بهدف الوصول إلى رؤى علمية واضحة تسهم في تقديم حلول عملية ومعالجات واقعية تساعد في التخفيف من حدة هذه الظاهرة، وتحقيق استقرار أسري واجتماعي مستدام.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1-ما هي أبرز الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي؟

2-ما الآثار النفسية المترتبة على الطلاق بالنسبة لكلا الزوجين في السياق الليبي؟

3-كيف يؤثر الطلاق على الأبناء من حيث التكوين النفسي والسلوك الاجتماعي؟

4-ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المجتمعية والتربوية في الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري؟

ثالثاً- أهداف الدراسة:

1-التعرّف على أبرز الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي.

2-التعرّف على الآثار النفسية الناتجة عن الطلاق بالنسبة لكلا الزوجين في السياق الليبي.

3-التعرّف على تأثير الطلاق على الأبناء من حيث التكوين النفسي والسلوك الاجتماعي.
4-التعرّف على دور المؤسسات المجتمعية والتربوية في الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري في المجتمع الليبي.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-تسهم في تعزيز الفهم العلمي لظاهرة الطلاق في السياق الليبي.
2-ترفد الأدبيات الاجتماعية والنفسية بمحتوى بحثي متخصص محليًا.
3-توضح العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية إلى الطلاق.
4-تشكل مرجعًا نظريًا يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية ذات صلة.

الأهمية التطبيقية:

1-تساهم نتائجها في وضع مقترحات عملية للحد من تفشي الطلاق.
2-تساعد المؤسسات الاجتماعية والتربوية في تصميم برامج توعوية وإرشادية فعالة.
3-تقدم توصيات لصُنّاع القرار لتحسين السياسات الأسرية والدعم النفسي والاجتماعي للمطلقين.
4-تُمكن من تطوير أدوات تدخل مبكر لمعالجة الخلافات الزوجية قبل الوصول إلى الطلاق.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

تقتضي طبيعة هذا البحث توضيح المفاهيم الرئيسة المرتبطة بموضوعه، لضمان الدقة في الفهم والتحديد الإجرائي للمصطلحات المستخدمة.

1-مفهوم الطلاق: يُعرف الطلاق بأنه "إنهاء العلاقة الزوجية بين الزوجين بطريقة شرعية"، وهو حدث أسري له انعكاسات عميقة على النسيج الأسري والمجتمعي، ويراه بعض الباحثين «الفأس التي تهوي على بنيان الأسرة فتدكه »، مما يغير أدوار ومسؤوليات داخل الأسرة بشكل جذري.[1]

2-مفهوم التفكك الأســـــري: يُشير التفكك الأسري إلى حالة انهيار الروابط الأسرية وتفكك البناء الأسري نتيجة الطلاق، مما يؤدي إلى اضطرابات عاطفية وسلوكية خاصة لدى الأبناء، وشعور بالعزلة والانفصال عن المجتمع.[2]

3-**مفهوم الاستقرار الأســـــري:** يشير إلى الحالة التي تسيطر فيها العلاقات الزوجية على التفاهم والمسؤولية المشتركة، وهي قوام الأسرة السليمة. ويُعد غياب هذا الاستقرار – خصوصًا عند الطلاق – مصدرًا للضغوط النفسية والاجتماعية. (3)

4-مفهوم التدخل الأســـــري: يُقصد به تأثير الأهل والمحيطين في العلاقة الزوجية، سواء عبر ضغط مباشر أو عبر إشارات غير مباشرة، ويُعد أحد أبرز دوافع الطلاق في ليبيا، كما بينت دراسات ميدانية عدة.(4)

5-مفهوم الآثار النفسية: يُشير إلى التأثيرات التي يخلفها الطلاق على الحالة النفسية للأفراد، وتشمل مشاعر الاكتئاب القلق، ونقص الثقة بالذات، فضلاً عن التحديات التي تواجه الأبناء من اضطرابات نفسية وسلوكية نتيجة التفكك الأسري. (5)

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً- الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي:

في المجتمع الليبي تتصاعد ظاهرة الطلاق بشكل مقلق في السنوات الأخيرة، مما يستدعي الوقوف عند أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف خلف هذه الظاهرة، خصوصًا في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها النسيج الاجتماعي الليبي، وانعكاسات الأزمات السياسية والأمنية على استقرار الأسرة، و إن الطلاق لم يعد فقط ظاهرة فردية ناتجة عن خلافات شخصية بين الزوجين، بل أصبح مؤشرًا على تحولات بنيوية أعمق تمس البنية الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية للمجتمع، و لذا فإن التحليل العلمي لظاهرة الطلاق في ليبيا لا يمكن أن يكون منعزلًا عن السياق العام، بل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التشابك القائم بين العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأسرة نحو التفكك ومن المنظور الاجتماعي تُعد الأسرة في الثقافة الليبية مؤسسة قائمة على التقاليد والتماسك المجتمعي، غير أن هذه المؤسسة بدأت تفقد قدرتها على الصمود نتيجة التغيرات التي طالت المجتمع في بنيته القيمية وفي أنماط العلاقات داخله، و من أبرز هذه العوامل الاجتماعية المؤثرة في تفشي الطلاق هو الزواج المبكر، حيث تشير العديد من الدراسات الميدانية إلى أن شريحة واسعة من حالات الطلاق تحدث في سنوات الزواج الأولى، وما يعكس هشاشة في النضج العاطفي والنفسي لدى الشريكين، فغياب الاستعداد الأسري والنفسي، سواء على مستوى تحمل المسؤوليات أو فهم متطلبات الحياة الزوجية، يؤدي إلى إخفاق العلاقة منذ بداياتها، ويُضاف إلى ذلك تأثير تدخل الأهل بشكل مفرط في الحياة

الزوجية، سواء من طرف أهل الزوج أو الزوجة، حيث يتحول دورهم من داعم ومساند إلى طرف فاعل في النزاعات الزوجية، و هذا التدخل غالبًا ما يُحدث شرخًا في العلاقة الزوجية، ويجعل اتخاذ القرارات بين الزوجين أمرًا مرهونًا بإرادة العائلة الممتدة بدلًا من أن يكون نابعًا من إرادة الشريكين.(6)

وكما تلعب الفروقات التعليمية والثقافية دورًا لا يُستهان به في إذكاء الخلافات فعندما يكون أحد الطرفين على درجة أعلى من التعليم أو الثقافة من الطرف الآخر، غالبًا ما تظهر فجوة في التفاهم والتفاعل، تؤدي إلى شعور أحدهما بالاستعلاء أو الإقصاء، ما ينعكس سلبًا على الثقة والاحترام المتبادل، و إضافة إلى ذلك يُلاحظ أن التغير في دور المرأة في المجتمع، وسعيها نحو الاستقلال الاقتصادي والمهني، قوبل أحيانًا بعدم تقبل من بعض الأزواج، خاصة ممن يحملون تصورات تقليدية عن قوامة الرجل، ما يولد صدامًا حول الأدوار داخل الأسرة، وينتهي في كثير من الأحيان بالانفصال وأما من الناحية الاقتصادية فإن الأزمات المتكررة التي مرت بها ليبيا منذ عام 2011، من حروب وانقسام سياسي وتدهور في البنية الاقتصادية، ألقت بظلالها الثقيلة على الحياة الأسرية، فقد أدى فقدان الاستقرار الوظيفي، وارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى الدخل لدى فئة كبيرة من الشباب، إلى خلق بيئة معيشية مضغوطة، يصعب فيها تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية، و هذه الظروف تدفع الأزواج نحو الإحساس بالعجز والضغط النفسي، ما يؤدي بدوره إلى توتر العلاقة الزوجية وتصاعد النزاعات، فعدم قدرة الزوج على الإنفاق، أو شعوره بالإحباط من وضعه الاقتصادي، ينعكس سلبًا على سلوكه، ويضع الزوج في موقف مضطرب بين الحاجة إلى الاستقرار والمواجهة اليومية مع متطلبات الحياة وتُعد أيضًا مسألة غلاء المهور وتكاليف الزواج من أبرز المعيقات التي تسهم في هشاشة الزواج منذ بدايته، و ففي كثير من الأحيان، يُقبل الشباب على الزواج رغم ضعف قدراتهم المالية، مدفوعين بالضغوط المجتمعية أو برغبة الاستفادة من منح حكومية مثل "منحة الزواج"، وهي مبادرات رغم إيجابياتها في ظاهرها، فإنها في بعض الحالات تُشجع على الدخول في علاقات زوجية غير ناضجة، يكون الهدف منها الاستفادة المادية أكثر من التأسيس لحياة مستقرة، وعندما تنتهي الاستفادة المادية، تبدأ التحديات الحقيقية بالظهور، ما يفضي إلى انفصال سريع.(7)

ويجب أيضًا عدم إغفال العامل النفسي المرتبط بالبيئة الاجتماعية المتغيرة فالمجتمع الليبي شهد تحولات عميقة في منظومته القيمية، وأصبح أكثر انفتاحًا على

العالم عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، ما جعل من مفهوم الطلاق أمرًا مقبولًا اجتماعيًا، خاصة عند النساء مقارنة بالسابق، ففي الماضي كانت المرأة المطلقة تُنظر إليها بنظرة دونية أو تُحمّل كامل مسؤولية فشل الزواج، ما كان يدفع الكثير منهن إلى الاستمرار في علاقة غير مرضية، و أما اليوم فباتت المرأة أكثر قدرة على اتخاذ قرار الانفصال، خاصة إن كانت تملك مصدر دخل مستقل أو دعمًا اجتماعيًا من محيطها، و هذا التغير ساهم في ارتفاع حالات الطلاق، لا كمؤشر سلبي دائمًا، بل كدلالة على تغير في فهم الأدوار وحقوق الفرد داخل الأسرة ومن خلال دراسة ميدانية أُجريت في مدينة بنغازي على عينة من المطلقات، تبيّن أن أسباب الطلاق تتوزع بشكل شبه متوازن بين ما هو اجتماعي واقتصادي، وحيث أشارت العينة إلى أن التدخلات الأسرية، والاختلاف في الطباع، وسوء التفاهم، إلى جانب العجز عن تلبية الاحتياجات المعيشية، تمثل أبرز العوامل التي أدت إلى انهيار العلاقة الزوجية، وتُبرز هذه النتائج أن الظاهرة ليست حكرًا على فئة اجتماعية أو عمرية معينة، بل تشمل مختلف الطبقات، وهو ما يثبت أن الطلاق في ليبيا أصبح مشكلة بنيوية تحتاج إلى تدخلات متعددة الأبعاد، تبدأ من التثقيف الأسري، مرورًا بإصلاح السياسات الاجتماعية، وصولًا إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية الكبرى التي تضع الأسر تحت ضغط دائم.(8)

مما سبق يتضح إن التصدي لظاهرة الطلاق لا يجب أن يتم من خلال معالجات قانونية أو فقهية فقط، بل يتطلب رؤًى اجتماعية واقتصادية ونفسية متكاملة، تنطلق من دعم بناء الأسرة على أسس سليمة، وتُعزز من ثقافة الحوار والتفاهم، وتُراعي المتغيرات الحاصلة في المجتمع الليبي، بحيث تُمنح الأسرة الأدوات اللازمة للتأقلم مع الضغوط، دون أن تنهار عند أول أزمة.

ثانياً- الآثار النفسية المترتبة على الطلاق بالنسبة لكلا الزوجين في السياق الليبي:

الطلاق يُمثل ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد نفسية عميقة تؤثر على كلا الزوجين بطرق متعددة ومعقدة تتجاوز مجرد الانفصال القانوني أو الفصلي يواجه الزوجان بعد الطلاق تغيرات جذرية في حياتهما تؤثر على توازنهما النفسي والاجتماعي، ويشعر كل منهما بحالة من الفراغ العاطفي الذي يولد موجة من المشاعر السلبية المختلفة التي يمكن أن تتفاوت في شدتها حسب طبيعة العلاقة السابقة والبيئة الاجتماعية المحيطة، و في البداية غالبًا ما تشهد المرأة المطلقة حالة نفسية صعبة نظرًا لموقعها الاجتماعي والثقافي في المجتمع الليبي الذي يضع عليها ضغوطًا كبيرة في ظل ما يُعرف بالتقاليد

والقيم المحافظة، حيث قد تنعكس تجربة الطلاق عليها بشعور العزلة الاجتماعية والوصم، مما يعزز من شعورها بالضعف النفسي، و تبدأ هذه المشاعر بعدم الاستقرار النفسي الذي يتجلى في مزيج من الحزن والقلق والخوف من المستقبل المجهول الذي يحيط بها، وهو ما قد يؤدي في بعض الحالات إلى الدخول في نوبات من الاكتئاب المصحوبة بأعراض جسدية كالصداع المستمر واضطرابات النوم، و هذا الوضع النفسي يتفاقم نتيجة فقدان الدعم الاجتماعي والأسري، إذ قد تجد المطلقة نفسها في مواجهة الوحدة وعدم وجود شبكة دعم فعالة، خاصة إذا كانت لديها مسؤوليات تجاه الأبناء، مما يزيد من حدة التوتر والضغط النفسي، و كذلك تعاني المرأة بعد الطلاق من تقلبات مزاجية تتراوح بين مشاعر الغضب والاستياء تجاه زوجها السابق أو المجتمع الذي قد يعاملها بنظرة تحامل، و كل هذه التغيرات النفسية تتطلب من المرأة أن تخوض رحلة صعبة لإعادة بناء هويتها الذاتية وتقبل وضعها الجديد في ظل مجتمع قد لا يكون متفهمًا لحالتها.(9)

وأما بالنسبة للرجل فإن الطلاق يمثل أيضًا أزمة نفسية بالغة تؤثر على شعوره بالذات ومكانته الاجتماعية، فالرجل في المجتمع الليبي غالبًا ما يُنظر إليه باعتباره العائل الأساسي والمسؤول الأول عن استقرار الأسرة، وعندما يفقد هذا الدور نتيجة الطلاق، يعاني من فقدان الهوية التي ربطها بالزوجة والأسرة، و يشعر الرجل بعد الطلاق بنوع من العزلة النفسية رغم أن المجتمع قد لا يظهر ذلك بوضوح لأنه غالبًا ما يفرض عليه ثقافة الصلابة وعدم التعبير عن مشاعره الضعيفة، و ينتاب الرجل شعور بالندم والخيبة أحيانًا، ويصبح أكثر عرضة للإحباط بسبب الفشل في تحقيق الاستقرار الأسري، ما قد يدفعه إلى الانسحاب الاجتماعي أو الانخراط في سلوكيات سلبية قد تؤثر على صحته النفسية، و بالإضافة إلى ذلك فإن الضغوط الاقتصادية تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الشعور بالقلق والتوتر النفسي لدى الرجل، حيث يتحتم عليه تحمل الأعباء المالية المتزايدة بعد الطلاق، سواء لتوفير متطلبات معيشة الأطفال أو التعامل مع التغيرات الحياتية التي طرأت عليه، و في بعض الأحيان، يؤدي هذا الضغط إلى حالات من الاكتئاب والانعزال النفسي، إضافة إلى الشعور بالوحدة التي تتفاقم إذا لم يكن هناك دعم اجتماعي أو شبكة صداقة قادرة على احتواء مشاعره وعلى المستوى النفسي والاجتماعي، و يمكن القول إن الطلاق يعيد تشكيل بنية العلاقات الأسرية والمجتمعية، ويُحدث اضطرابًا في التوازن النفسي لكلا الزوجين، حيث يعاني كلاهما من شعور بالخسارة لا تقتصر على العلاقة الزوجية فقط، بل

تشمل الاستقرار العاطفي والاجتماعي الذي كانت توفره الأسرة، و ينجم عن ذلك مشاعر عميقة من الحزن والخذلان، وقد يصاحبها شعور بالخجل أو الضعف نتيجة للوصم الاجتماعي المرتبط بالطلاق في بعض الأوساط الليبية، ولأن المجتمع الليبي يتميز بترابط عائلي وثقافي قوي، فإن أثر الطلاق لا يقتصر على الزوجين فقط، بل يمتد ليؤثر على علاقاتهما الاجتماعية والأسرية الأوسع، مما يزيد من التعقيدات النفسية المرتبطة بهذه التجربة، و غالبًا ما يحتاج الأفراد إلى فترة زمنية طويلة لاستعادة توازنهم النفسي وبناء حياة جديدة تتلاءم مع واقعهم الجديد بعد الطلاق، وهذا يتطلب دعمًا نفسيًا واجتماعيًا من الأسرة والمجتمع.(10)

وفي هذا السياق تبرز الحاجة الملحة لتوفير برامج دعم نفسي متخصصة للمطلقين والمطلقات، حيث يمكن أن تساعد هذه البرامج على معالجة الأزمات النفسية المصاحبة للطلاق، مثل الاكتئاب والقلق والتوتر النفسي، و الدعم النفسي والاجتماعي يعتبر عاملًا حاسمًا في تمكين الأفراد من التعامل مع آثار الطلاق بطريقة صحية تمكنهم من تجاوز الصدمات النفسية والاستمرار في حياتهم بطريقة متوازنة، و كما أن رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية التفهم والتعاطف مع المطلقين يمكن أن يخفف من وقع الوصمة الاجتماعية التي تواجهها هذه الفئة، خاصة النساء اللواتي تتعرض حياتهن الاجتماعية والاقتصادية لتحديات إضافية بعد الطلاق، و إن تبني المجتمع والمؤسسات الحكومية والخاصة لسياسات دعم وإعادة تأهيل نفسي واجتماعي للمطلقين يشكل خطوة ضرورية لتحقيق التماسك الاجتماعي والحفاظ على الصحة النفسية لأفراده.(11)

مما سبق يمكن التأكيد على أن الطلاق في المجتمع الليبي يمثل تجربة نفسية واجتماعية معقدة تتطلب تعاملاً حكيماً وشاملاً من جميع الجهات المعنية، حيث لا يقتصر أثره على تفكك العلاقة الزوجية فقط، بل يمتد ليشمل بناء الهوية النفسية والاجتماعية للأفراد بعد الطلاق ،و التعامل الجيد مع هذه المرحلة الحياتية يساهم في تخفيف المعاناة النفسية ويعزز من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات المفروضة، وبالتالي يضمن استمرار استقرارهم النفسي والاجتماعي في المجتمع.

ثالثاً- تأثير الطلاق على الأبناء من حيث التكوين النفسي والسلوك الاجتماعي:

الطلاق هو حدث يؤثر بشكل كبير على جميع أفراد الأسرة، وخاصة الأبناء الذين يمثلون الحلقة الأضعف في هذه العملية، و يتعرض الأطفال الذين يعيشون في بيئة تفكك أسري إلى تغيرات عميقة في تكوينهم النفسي وسلوكهم الاجتماعي، وإذ يمكن أن

يؤدي الطلاق إلى اضطرابات نفسية وسلوكية تنعكس على حياتهم اليومية ومستقبلهم الاجتماعي ويعيش الأطفال حالة من الارتباك النفسي نتيجة تغير الروتين الأسري وانفصال الوالدين، وهو ما يسبب لهم شعورًا بالخسارة وعدم الاستقرار العاطفي وتنشأ لديهم مشاعر متضاربة مثل الحزن والغضب والارتباك ويشعرون في كثير من الأحيان بأنهم محاصرون بين والديهم، ما يزيد من شعورهم بالضغط النفسي ويؤثر على ثقتهم بأنفسهم وقدرتهم على التكيف مع المواقف الجديدة وتبدأ آثار الطلاق على التكوين النفسي للطفل من خلال تأثره بالشعور بعدم الأمان، إذ يتوقف نمو شخصيته على وجود بيئة مستقرة توفر له الدعم النفسي والعاطفي عند حدوث الطلاق، يشعر الطفل بفقدان هذا الدعم، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات نفسية مثل القلق والاكتئاب والشعور بالعزلة، إلى جانب ضعف في القدرة على التحكم بالعواطف، و من الناحية النفسية قد يعاني بعض الأطفال من تدني احترام الذات وعدم الثقة بالنفس نتيجة شعورهم بأنهم سبب في انفصال الوالدين، وهو شعور شائع جدًا رغم عدم وجود أساس له، و كما يمكن أن يؤدي الطلاق إلى خلق انطباع لدى الطفل بأنه لا يوجد أمان في العلاقات الأسرية، مما يؤثر على بناء علاقاته المستقبلية، وفي بعض الحالات، يظهر الطفل سلوكيات عدوانية أو انعزالية كرد فعل على الصراعات العائلية التي يشهدها أو نتيجة للشعور بالإهمال أو القلق المستمر.[12]

وأما من ناحية السلوك الاجتماعي، فإن الطلاق يمكن أن يترك أثرًا بالغًا على طريقة تفاعل الطفل مع الآخرين. في البيئات التي يسودها الطلاق، يميل الأطفال إلى الانسحاب من العلاقات الاجتماعية أو ظهور سلوكيات مخالفة للمعايير الاجتماعية، كالعدوان أو التمرد ويمكن أن يعاني الطفل من صعوبات في التكيف مع زملائه في المدرسة أو المجتمع بسبب الشعور بالوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق، ما ينعكس على أدائه الدراسي وعلاقاته الاجتماعية، وإضافة إلى ذلك قد تظهر لدى الأطفال الذين تعرضوا لتفكك الأسرة مشاكل في الثقة بالآخرين، ويصبحون أكثر عرضة للشعور بالوحدة أو الميل إلى الانطوائية، كما أنهم قد يواجهون صعوبة في بناء علاقات صداقة صحية بسبب شعورهم بالخوف من الرفض أو التعلق الزائد، وهو ما يؤثر على تطور مهاراتهم الاجتماعية والآثار النفسية والسلوكية التي يتركها الطلاق على الأبناء لا تقتصر على مرحلة الطفولة فقط، بل تمتد إلى المراحل اللاحقة من حياة الفرد، حيث تشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة أكثر عرضة لمشاكل نفسية مثل الاكتئاب واضطرابات القلق في مرحلة الشباب، بالإضافة

إلى احتمالية ارتفاع معدلات الفشل الدراسي والميل إلى سلوكيات خطرة مثل تعاطي المخدرات أو الانخراط في علاقات عاطفية غير مستقرة، ويتجلى ذلك بشكل واضح في مجتمعات مثل المجتمع الليبي الذي يتميز بترابط اجتماعي قوي، ومما يجعل تجربة الطلاق أكثر تأثيرًا على الطفل بسبب التغير المفاجئ في بنية الأسرة والدعم الاجتماعي الذي كان يوفره، و لذا من المهم أن يتم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المناسب للأطفال المتأثرين بالطلاق لكي يتمكنوا من تجاوز هذه المرحلة الصعبة بأقل قدر ممكن من الضرر النفسي والاجتماعي وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى تدخل مؤسسات المجتمع والأسرة لتوفير بيئة داعمة للأطفال الذين يعانون من تبعات الطلاق، وذلك من خلال تقديم المشورة النفسية والتربوية التي تساعد الأطفال على فهم وتقبل الوضع الجديد، وتزويدهم بمهارات التعامل مع التغيرات التي طرأت على حياتهم، و إن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال بعد الطلاق يسهم بشكل كبير في تقليل الآثار السلبية على تكوينهم النفسي وسلوكهم الاجتماعي ويساعدهم على بناء شخصية متوازنة قادرة على التعامل مع التحديات المستقبلية، و كذلك يلعب الاستقرار الأسري والحنان من أحد الوالدين دورًا أساسيًا في حماية الطفل من الصدمات النفسية التي قد تنجم عن الطلاق، لذلك يجب التركيز على تعزيز الروابط الأسرية المتبقية وتوفير بيئة آمنة ومستقرة.[13]

مما سبق يمكن القول إن الطلاق يشكل تحديًا نفسيًا واجتماعيًا كبيرًا للأطفال، حيث يؤثر بشكل عميق على تكوينهم النفسي وسلوكهم الاجتماعي ويترك آثارًا تمتد إلى مراحل عمرية متقدمة، و إن التعامل الفاعل مع هذه الآثار يتطلب وعيًا مجتمعيًا واسعًا، ودعمًا نفسيًا متخصصًا يهدف إلى حماية الأطفال وتمكينهم من تجاوز هذه المرحلة بحالة نفسية واجتماعية سليمة.

رابعاً- دور المؤسسات المجتمعية والتربوية في الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري في المجتمع الليبي:

تُعد ظاهرة الطلاق من التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الليبي، لما لها من آثار عميقة على نسيج الأسرة والمجتمع بأسره، و في ظل هذه الظاهرة المتزايدة، و تتجلى أهمية دور المؤسسات المجتمعية والتربوية في المساهمة بشكل فعال في الحد من معدلات الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري، و تلعب هذه المؤسسات أدوارًا محورية تبدأ من التوعية والتعليم مرورًا بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وصولاً إلى المساهمة في بناء بيئة أسرية سليمة ومتوازنة تدعم استمرار العلاقة الزوجية وتخفف

من المشكلات التي قد تؤدي إلى التفكك الأسري وتتخذ المؤسسات المجتمعية دورًا بارزًا في التوعية المجتمعية حول أهمية الاستقرار الأسري، حيث تسعى إلى نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول حقوق وواجبات الزوجين وأهمية الحوار والتفاهم كأساس لبناء علاقة زوجية ناجحة وتعتمد هذه المؤسسات في عملها على تنظيم حملات توعوية وورش عمل ودورات تدريبية تستهدف الأزواج قبل وبعد الزواج، بهدف تجهيزهم نفسيًا واجتماعيًا للتعامل مع تحديات الحياة الزوجية، وكما تساهم هذه المؤسسات في تعزيز مفهوم الأسرة الصحية من خلال تسليط الضوء على أضرار الطلاق النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يشجع على تبني حلول وقائية بدلاً من اللجوء إلى الطلاق كخيار أولي عند حدوث الخلافات تلعب الجمعيات الأهلية والهيئات المجتمعية دورًا أساسيًا في توفير خدمات الاستشارات الأسرية حيث تقدم هذه الخدمات الدعم النفسي والمشورة الزوجية التي تساعد الأزواج على تجاوز أزماتهم، مما يقلل من احتمالات الطلاق ويعزز من فرص استمرار العلاقة الزوجية ومن جانب آخر، تساهم المؤسسات المجتمعية في العمل على إزالة الوصم الاجتماعي المرتبط بالطلاق، خصوصًا تجاه المرأة المطلقة، مما يخفف من الضغوط الاجتماعية التي قد تدفع الأزواج أو الزوجات إلى اتخاذ قرار الطلاق تحت تأثير الإحساس بالعجز أو العزلة.[14]

وأما المؤسسات التربوية فتعتبر من الركائز الأساسية في بناء ثقافة الاستقرار الأسري، حيث تسهم بشكل كبير في تزويد الأجيال الناشئة بالمعارف والمهارات التي تساعدهم على بناء علاقات زوجية صحية في المستقبل، و تلعب المدارس والجامعات دورًا مهمًا في تضمين مناهجها التعليمية موضوعات تتعلق بالتربية الأسرية، مهارات التواصل، إدارة الصراعات، وأهمية الاحترام المتبادل بين الزوجين، و من خلال هذا التعليم المبكر، يتم إعداد الشباب لفهم مسؤوليات الزواج وطرق التعامل مع المشكلات الزوجية بوعي نفسي واجتماعي متطور، و كما تسهم المؤسسات التربوية في إقامة برامج تثقيفية للأهالي، حيث يتم تدريبهم على أساليب التربية الصحيحة التي تنمي الاستقرار الأسري وتدعم التماسك بين أفراد الأسرة، وتعتمد هذه البرامج على إشراك الأهل في ورش عمل وجلسات حوارية ترفع من وعيهم بأهمية دورهم في دعم العلاقات الزوجية والأسرية، ويعتبر تعزيز التواصل بين الأسرة والمدرسة من أبرز المبادرات التي تنفذها المؤسسات التربوية لتوفير بيئة داعمة للأبناء، ما ينعكس إيجابًا على استقرار الأسرة وتقليل معدلات الطلاق كما تواجه هذه المؤسسات تحديات

متعددة تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على فعاليتها، إلا أن العديد من المبادرات المجتمعية نجحت في تحقيق أثر ملموس في الحد من تفشي ظاهرة الطلاق ففي بعض المدن الليبية قامت مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع الوزارات المعنية بإطلاق مشاريع وبرامج تهدف إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المعرضة لخطر الطلاق، وذلك عبر إنشاء مراكز استشارية تقدم خدمات شاملة تشمل التوعية والتدريب والاستشارات النفسية، وتُظهر هذه التجارب أهمية التضافر بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني لتعزيز الاستقرار الأسري، حيث يتم استثمار الموارد والخبرات في تحقيق أهداف مشتركة تركز على بناء الأسرة وتوفير بيئة داعمة لأفرادها، و من ناحية أخرى تلعب المؤسسات الدينية دورًا تكامليًا في تعزيز الاستقرار الأسري من خلال التوجيه والإرشاد الديني، حيث تستند إلى القيم الإسلامية التي تشجع على الحفاظ على الزواج والتعامل بحكمة مع الخلافات الزوجية

وإن دور المؤسسات المجتمعية والتربوية في المجتمع الليبي لا يقتصر فقط على الوقاية من الطلاق، بل يمتد إلى تقديم الدعم المتواصل للأسر بعد وقوع الطلاق من خلال برامج إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، فتوفير الدعم للأطراف المتضررة يساعد في تقليل الأثار السلبية للطلاق على الأسرة والمجتمع، كما يساهم في تمكين الفرد من تجاوز الأزمة بطريقة صحية تمكنه من بناء حياة مستقرة ومستقبل أفضل، و تبرز في هذا الإطار أهمية إنشاء مراكز دعم الأسرة التي تقدم خدمات متخصصة تشمل جلسات الاستشارة الفردية والجماعية، برامج التنمية الذاتية، والتدريب على مهارات التعامل مع التغيرات الأسرية.[15]

مما سبق يمكن القول إن الحد من ظاهرة الطلاق وتعزيز الاستقرار الأسري في المجتمع الليبي يتطلب تكاتف جميع المؤسسات المجتمعية والتربوية للعمل بشكل منسق وشامل، و إن النجاح في هذا المجال يعتمد على قدرة هذه المؤسسات على تقديم برامج شاملة تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الليبي، مع توفير الدعم النفسي والاجتماعي المستمر للأسر، و كما يتطلب الأمر تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الاستقرار الأسري وأثره الإيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يجعل من دور المؤسسات المجتمعية والتربوية ركيزة أساسية في بناء مجتمع مستقر ومتوازن.

ملخص النتائج:

1-تُعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أبرز دوافع تفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي حيث تلعب البطالة، وغلاء المعيشة، وضعف الاستقرار المالي دورًا رئيسيًا، إلى جانب التحول في الأدوار الاجتماعية بين الزوجين، وضعف الثقافة الزوجية، وتدخل العائلة أو ضعف التواصل بين الطرفين.

2-ينتج عن الطلاق آثار نفسية عميقة تطال كلا الزوجين، أبرزها الشعور بالفشل، والاكتئاب والقلق، وفقدان الإحساس بالأمان العاطفي والاجتماعي، خاصة في ظل الوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بالمطلقة أو المطلق في المجتمع الليبي.

3-يتأثر الأبناء نفسيًا واجتماعيًا بشكل كبير جرّاء الطلاق، حيث قد يعانون من اضطرابات سلوكية، وضعف في التحصيل الدراسي، وتراجع في الثقة بالنفس، إضافة إلى شعورهم بالحرمان العاطفي، ما قد ينعكس سلبًا على تكوينهم النفسي وشخصيتهم المستقبلية.

4-تلعب المؤسسات المجتمعية والتربوية دورًا محوريًا في الحد من ظاهرة الطلاق، من خلال تقديم برامج توعية قبل الزواج، وتوفير خدمات الإرشاد الأسري، وتعزيز ثقافة الحوار إضافة إلى دعم السياسات التي تشجع على الاستقرار الأسري وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر الناشئة.

التوصيات:

1-تعزيز برامج التوعية الأسرية قبل الزواج من خلال مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بهدف تثقيف المقبلين على الزواج حول متطلبات الحياة الزوجية وسبل التفاهم وحل الخلافات.

2-إدراج مادة الثقافة الأسرية في المناهج التعليمية بالمرحلة الثانوية والجامعية، لتعريف الشباب بأهمية العلاقات الأسرية ودورهم المستقبلي في بناء أسرة مستقرة.

3-إنشاء مراكز متخصصة للإرشاد الزواجي والنفسي تقدم خدمات استشارية للأزواج في مختلف مراحل الزواج، مع التركيز على الوقاية من الطلاق وليس فقط التعامل مع نتائجه.

4-تفعيل دور الإعلام في نشر الوعي المجتمعي حول مخاطر الطلاق وآثاره السلبية، من خلال برامج تثقيفية ومسلسلات اجتماعية هادفة تعكس الواقع وتعزز القيم الأسرية.

5-وضع سياسات حكومية داعمة للأسر ذات الدخل المحدود من خلال تقديم دعم اقتصادي مباشر أو توفير فرص عمل للحد من الضغوط المالية المسببة للطلاق.
6-تعزيز مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في المحاكم الشرعية للنظر في قضايا الطلاق، وتقديم تقارير توجيهية تساعد في اتخاذ قرارات متوازنة.
7-تنمية مهارات التواصل الفعّال وحل النزاعات بين الزوجين عبر ورش عمل ودورات تدريبية دورية، تشرف عليها جهات مختصة بالشؤون الأسرية.
8-تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إطلاق مبادرات مجتمعية تهدف إلى إعادة بناء العلاقات الزوجية المتضررة، واحتواء الخلافات الأسرية قبل أن تتفاقم.
9-الاهتمام بتقديم الدعم النفسي للمطلقين والمطلقات عبر جلسات علاج نفسي جماعي أو فردي، للمساعدة على التكيف مع التغيرات النفسية والاجتماعية بعد الطلاق.
10-رعاية الأطفال المتأثرين بالطلاق نفسياً وتربوياً من خلال برامج خاصة في المدارس والمراكز المجتمعية، تهدف إلى دمجهم وإعادة ثقتهم بأنفسهم.
11-تعزيز التنسيق بين المؤسسات التربوية والاجتماعية والقانونية لمعالجة قضايا الطلاق من منظور شامل ومتكامل، يراعي الجوانب النفسية والاجتماعية والقانونية.
12-تشديد الرقابة على حالات الزواج المبكر أو القسري، لما لها من علاقة مباشرة بزيادة معدلات الطلاق في السنوات الأولى من الزواج.
13-إجراء مزيد من الدراسات الميدانية المتخصصة لفهم التغيرات المجتمعية الحديثة في ليبيا وأثرها على استقرار الأسرة، مما يسهم في تطوير سياسات مبنية على بيانات واقعية.

الهوامـــــــــش:

1-كمال بوقرة ، الطلاق مدخل سوسيو أنثروبولوجي لدراسة الظاهرة، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، ع (1) ،13،2009 م، ص387.
2-طارق رؤوف عامر، أيهاب عيسى المصري، التفكك الأسري: مفهومة – مصادره – آثاره ، ط (1) ، المكتب العربي للمعارف،2020 م، ص250.
3-مفتاح علي حسين بالحاج ، معالم الاستقرار الأسري ومقوماته، مجلة كلية الآداب – جامعة مصراتة، ع (9) ، يوليو 2017م ، ص 121.
4-عادل محمد علي عبد الكريم، نبيل عيسى جبريل موسى، أسباب الطلاق في المجتمع الليبي: دراسة على عينة من المطلقات، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية ، جامعة بنغازي، كلية الآداب والعلوم بالمرج، ع (72) ، 2022 م ، ص21.
5-عثمان علي سالم أميمن، مباركة بلقاسم الذئب، سليمة رمضان الكوت ، العوامل المؤدية للطلاق وآثاره النفسية والاجتماعية على المرأة المطلقة: دراسة حالات"، مجلة جامعة صبراتة العلمية، مج (5) ، ع (1) ،2021م ، ص 181.
6-عادل محمد علي عبدالكريم، أسباب الطلاق في المجتمع الليبي، دراسة على عينة من المطلقات ، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية ، ع (72) ، جامعة بنغازي ، 2019م ، ص 29.
7-محمد عبد الحميد الطبولي ، بسمة عمران المصراتي، الطلاق: أسبابه وانعكاساته على المجتمع الليبي ، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، ع (47) ، 2020م ، ص52.
8-سعيدة عبد الله سالم فتول، بعض الأسباب الاجتماعية المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي، مجلة التربوي، ع (26) ، مارس 2025م ، ص83.
9-محمد عبد الرحمن السعدي ، الطلاق وتأثيره النفسي والاجتماعي، دار الفكر العربي، ط (1) ، 2018 م، ص 78.
10-سامي حسين إبراهيم، الطلاق في المجتمعات العربية: دراسة اجتماعية ونفسية، ط (1) ، دار النهضة العربية،2016م ، ص130.
11-علي محمود الطاهر، الآثار النفسية للطلاق على الزوجين في المجتمع الليبي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة طرابلس، ع (3) ، مج (12) ، 2019 م ، ص25.
12-محمد عبد الرحمن ، الطلاق وتأثيره النفسي والاجتماعي على الأطفال ، ط(1) ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017 م ، ص 98.
13-محمد عبد الرحمن، دور المؤسسات المجتمعية في تعزيز الاستقرار الأسري، ط (1) ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019م ، ص 122.
14-نوال عبد المجيد حسن، علم نفس الأسرة والطلاق، ط(2) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الرياض، 2020م ، ص142.
15-علي محمود الطاهر، المؤسسات المجتمعية ودورها في الحد من ظاهرة الطلاق في ليبيا، مجلة جامعة طرابلس للعلوم الاجتماعية، ع (4) ، مج (13) ، 2020 م ، ص 30.